منظورات متنافسة حول إعادة صياغة الفضاء العمومي:
بين نظرية الحقول ونظرية الفعل التواصلي ومنظور الحوكمة

Competing perspectives on the reformulation of the public space: between the theory of fields, the Communication Action Theory, and governance perspective

عصام قصري

جامعة سكيكدة، الجزائر، issamkasri21@yahoo.com

تاريخ الإستلام: 2019/05/22 تاريخ قبول النشر: 2019/06/09

ملخص:

إن التطورات المتلاحقة التي شهدتها الدولة الحديثة، بفعل تغير النسق السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والنسق الإعلامي، أدت إلى تبدل هندسة الفضاء العمومي كمجال للعلنية والتفاعل ما بين جمهور المواطنين وفعاليات المجتمع المدني وقوى السوق والدولة. على ضوء هذا تظهر ثلاثة منظورات الأكثر حضورا في التحليل، فنظرية الحقول (بورديو) تنظر إلى المجتمع من خلال قطاعاته المستقلة نسبيا والنوعية في طبيعة رهاناتها ومواردها وفواعلها، كما تفرد موقعا متميزا وسياديا للحقل السياسي الذي تشغله الدولة. في حين تهدف نظرية الفعل التواصلي (هبرماس) إلى تحسين شروط الديمقراطية عن طريق التداول المفتوح. أما الحوكمة فتريد إزالة الحدود ما بين المجال العام والمجال الخاص، بجعل الفواعل الرسمية وغير الرسمية في أوضاع متساوية وفق ديمقراطية تشاركية.

الكلمات المفتاحية: الفضاء العمومي؛ الدولة؛ الحقول الاجتماعية؛ الفعل التواصلي؛ الحوكمة.

Abstract:

As far as the modern State knew several evolutions, Through the change of the political system, economic, cultural, and media system, the public space has profoundly transformed its engineering, As an area of « publicity » and interaction between the public, the civil society, the sector of business, and the state. In light of this, showing three most visible perspectives in analysis; The theory of fields (Bourdieu) examines the society by its relatively independent and specific sectors in their natures, resources, stakes, and actors, and insists on the ascendancy of the sovereign political field, occupied by the state. Whereas the theory of the communicative action (Habermas) aims at the improvement of the conditions of the democracy via the open deliberation. Instead the governance tries to eliminate the borders between the public and private space, pushing the official and unofficial actors in equal conditions, according to a participative democracy.

Keywords: public space; state; social fields; communicative action; governance.

* المؤلف المرسل: عصام قصري، issamkasri21@yahoo.com

مقدمة:

إن مسألة تحديد المشكلات العامة المنتمية للفضاء العمومي يرجع إلى طبيعة النقاش العمومي ذاته وإلى دور الدولة من هذا النقاش العام، فبعض المشكلات ترد إلى مسؤولية الأفراد لحلها، فهي لا تتخطى البعد الاجتماعي the social، في حين يجاوز البعض الآخر هذا البعد ويقفز إلى البعد السياسي the political، كون مسألة حله ترجع إلى الدولة، ويتحكم في عملية التوزيع هذه ما بين الفضاء الخاص والفضاء العام، طبيعة الايديولوجيا السياسية المتبناة، وطبيعة المعايير الاجتماعية والمؤسسية السائدة في مجتمع ما.

من الجدير بالذكر أن مفهوم الفضاء العام يرتبط بهبرماس، وهذا المفهوم public space أو المجال العام public sphere ظهر لأول مرة مع هبرماس سنة 1962، في عمله الموسوم بـ structural Transformation of the Public Sphere، وهما ترجمة لمصطلح (Öffentlichkeit) من اللغة الألمانية، كما يمكن ترجمته أيضا باللفظ publicness (Craig Calhoun, 2010, p. 1)، وقد استفاد هبرماس من أعمال أستاذيه أدورنو ومركيوز، والباحثة أرندت (جون اهرنبرغ، 2008، ص. 410). وسنعالج في هذا المقال الأطر النظرية التي تناولت هذا المفهوم، منطلقين من نظرية الحقول الاجتماعية عند Pierre Bourdieu، والتي يحاول من خلالها فحص طبيعة المجتمع الحديث من خلال منظور تفكيكي نيوماركسي، برده إلى حقول اجتماعية متعددة. كما تعد هذه النظرية فاحصة للحدود التي تفصل ما بين الفضاء العام والفضاء الخاص، والتي يكون هبرماس قد قدم نظرية بشأنها توسم بنظرية الفعل التواصلي. كما يتساءل هذا المقال حول ملابسات الديمقراطية التشاركية "القطاعية" وفق تصور الحوكمة governance.

إذا انطلقنا من "معتقدات" المذهب اللبرالي والذي يرى بأن المجال الذي تحيا فيه الدولة بالنظر إلى المجتمع ينقسم إلى فضائين، هما مجال عام ومجال خاص حسب J. Dewey، 1927. فالميدان العام Public Realm يستخدم عادة كمفهوم من طرف محللي السياسة العامة، هو الذي يشكل حيزا للحياة العامة الجماعية، يحضر فيه مفهوم المصلحة العامة، وهو مستوعب من طرف الدولة، ينقسم بدوره إلى فضاءين، فضاء سياسي (مؤسسات سياسية بمختلف تشكيلاتها) ومؤسسات إدارية بمختلف أنواع المرافق العامة، مع فوقية الجهاز السياسي على الأجهزة الادارية، فهذه الأخيرة لا تشكل سلطة، وإنما هي أداة في يد الأجهزة السياسية (طرح الذرائعية الادارية). والمشاكل التي تظهر في المجال العام تشريحها وإدارتها وحلها من واجب الدولة، عن طريق تقديم سياسات عمومية بشأنها، تطبقها الإدارة العامة عادة (J. Chevallier, 2002, p.p. 69- 74). أما المجال الخاص فهو كل ما يتعلق بالحياة الفردية أو الجماعية، التي يكون الفرد وحده المسؤول عن إدارتها وايجاد حلول للمشاكل الناجمة ضمن نطاقها، فالمشاكل التي تظهر في هذا المجال الخاص لا تعني الحكومة، بل أن مسؤولية حلها تقع على الفرد. لهذا هناك نوع من الارتباط بين مفهوم الميدان العام (Public Realm) عند ديوي، كحيز لرصد المشاكل العمومية التي تظهر في نطاقه، والتي تلزم الحكومة بإيجاد حلول لها، ومفهوم الفضاء العام (public space) عند هبرماس، ففضلا عن كون هذا الأخير حيزا للنقاش حول المشاكل العمومية، يعد مجالا أيضا لصوغ المعايير عن طريق التداول ما بين قوى المجتمع والدولة حسب دافيد فونسيكا.

إذن: هل في ظل نمط المجتمعات "المعقدة" يظل نسق بناء الفضاء العمومي محافظا على صوره التقليدية؟

ولمعالجة هذه الاشكالية سننطلق من مصادرة أساسية هي أن الفضاء العام لما يكون بعيدا عن أي نوع من الهيمنة (من طرف الدولة، قوى السوق، الطبقة) يسهم ذلك في تحسين النموذج الديمقراطي، والترسيخ الديمقراطي يغدي بدوره الشروط الموضوعية لوجود المجال العام الفاضل، هذا من الناحية المعيارية. أما من الناحية الوضعية فسننطلق من فرضية أن المجتمعات "ما بعد الصناعية" لا تسهم في استقلالية المجال العام، لكونها تتصف بالتعقيد، فالتعددية والنيوماركسية والنيولبرالية، التي تتعرض بالدرس لهذه المجتمعات المعقدة تظهر كتحيزات نظرية أكثر منها مرايا موضوعية عاكسة للحقيقة. لهذا سنتجاوز الوضعية إلى ما بعد الوضعية لما نمارس منهجا نقديا في بعض أجزاء هذا البحث.

ن العلاقة ما بين المجال العام والخاص وحدود كل منهما تبدو اشكالية في ظل مجتمع معقد، يتوجه نحو دمقرطة المصلحة العامة، بخاصة مع ظهور متغيرات جديدة، كانتشار التعليم، ونمو وسائل الإعلام، ونمو وسائط التواصل الاجتماعي... فكل منطور يقارب لهذه الدمقرطة من زاويته، فالمذهب اللبرالي يقول بفوقية (ليس التفوق) الفضاء العام على الخاص، حتى يتسنى للدولة الاشراف على المجتمع "عضويا"، لكن مع محدودية حدود الفضاء العام حسب ديوي (Udo Pesch, 2005, p. 79). وتسعى مقاربة الحوكمة النيولبرالية إلى إزالة هذه الحدود من الأساس. في حين يعتمد بورديو النظرة المجالية للمجتمع، ويقول "بإعادة انتاج" النموذج الرأسمالي عن طريق أطر بنيوية صارمة تتغدى من عنف رمزي، وانتقائية مبنية على أساس خلفية اجتماعية.

1- نظرية الحقول عند بورديو: (La théorie des champs, 1977)

يتخذ Bourdieu النظرة الفضائية للمجتمع منهجا له، فينظر إليه بوصفه فضاء وحقولا اجتماعية:

أ- الفضاء الاجتماعي: يبدو صراعيا، وبورديو هنا وفي للتقاليد الماركسية.

- الفضاء الاجتماعي يبدو متدرجا Stratifié، وهذا بسبب التوزيع غير المتكافئ للرساميل بمختلف أنواعها، بحيث يميز بورديو بين أربعة أنواع من رأس المال: رأسمال اقتصادي، وثقافي، واجتماعي، ورمزي، مع أهمية رأسي المال الاقتصادي والثقافي في المجتمعات المعاصرة. هذه الرساميل تدفع إلى هيكلة معينة للفضاء الاجتماعي.
- مكانة كل عون (Agent) في الفضاء الاجتماعي رهينة بما يملكه من رأسمال نوعي، من حيث الحجم والبنية.

ب- الحقول الاجتماعية:

- الحقل عند بورديو يمكن عده كسوق Marché، يظهر فيه الأعوان كلاعبين.
- الحقول الاجتماعية ليست أحيزة مغلقة ومستقلة تماما، بل هي متمفصلة فيما بينها.
- القيمة التي تحيط بهذه المقاربة يمكن فهمها بدراسة الحقل الاقتصادي الذي استقل تدريجيا (عبد الكريم بزاز، 2007، ص. 56).

يختلف بورديو عن التقليديين السوسيولوجيين لكل من ماركس وفيبر كمنظوران متنافسان حول التدرج الاجتماعي، حيث يقول الأول بالبنية الطبقية للمجتمع القائمة على أساس علاقات الإنتاج (المحدد الاقتصادي)، أما فيبر فيقول بمفهوم الشرائح الاجتماعية، المبنية على ثلاث عوامل هي: السلطة والمكانة والثروة،

ويحاول بورديو أن يولف ما بين منظور ماركس ومنظور فيبر (عبد الكريم بزاز، 2007، ص. 57). فيبدو عنده "الفضاء الاجتماعي كفضاء من المواقع متعدد الأبعاد، بحيث أن كل موقع حالي يمكن أن يحدد وفقا لمنظومة متعددة الأبعاد من الاحداثيات، والتي تتوافق قيمتها مع قيمة مختلف المتغيرات المناسبة، ففي البعد الأول يتوزع الأعوان في هذه المنظومة حسب الحجم الاجمالي لرأسمال الذي يمتلكونه، وفي البعد الثاني حسب تشكيلة رأسمالهم، بمعنى حسب الوزن النسبي لمختلف الأنواع في مجموعة ممتلكاتهم" (عبد الكريم بزاز، 2007، ص. 58).

إن المجتمع- حسب بورديو- هو مجموعة من الحقول الاجتماعية مخترقة من طرف صراعات طبقية، وأن التطور الاجتماعي للمجتمع قد يضيف حقولا اجتماعية جديدة، كنتاج للتقسيم الاجتماعي للعمل (المتجاوز للبعد التقني الانتاجي) إلى فكرة التمايز الوظيفي الاجتماعي (كالحقل الديني، الحقل الاقتصادي، الحقل القانوني، الحقل السياسي...)، فالحقل عند بورديو يظهر "كشبكة أو كتجلي للعلاقات الموضوعية بين المواقع، هذه المواقع المحددة موضوعيا في وجودها وفي الحتميات التي تفرضها على الذين يشغلونها... من خلال موقعهم الحالي والمحتمل في بنية توزيع الأنواع المختلفة للسلطة أو لرأس المال، بحيث أن امتلاكها يتحكم في الحصول على الفوائد الخصوصية التي هي محل رهان في الحقل، وفي آن معا في العلاقات الموضوعية للمواقع الأخرى (السيطرة، التبعية، والتشابه...)، وفي المجتمعات التي يوجد فيها تمايز شديد فإن الكوسموس الاجتماعي يتكون من مجموعة الميكروكوسمات الاجتماعية ذات الاستقلالية النسبية، وفضاءات العلاقات الموضوعية التي هي مكان لمنطق ولضرورة خصوصية وغير قابلة للحصر في تلك التي تسير الحقول الأخرى، مثلا الحقل الفني أو الحقل الديني أو الحقل الاقتصادي كلها تخضع لمنطق مختلف،" (عبد الكريم بزاز، 2007، ص. 63). فالحقل أشبه بسوق يكون فيه الأعوان مدفوعين لمراكمة رساميلهم، فعملية التركيم هذه إذن تعد هدفا ووسيلة في آن معا للحفاظ على المكانة الاجتماعية وتحسينها (عبد الكريم بزاز، 2007، ص. 63). في ظل حقل اجتماعي محدد له رهانه النوعي، وموارده الخاصة، وفاعليه المتميزين.

إن موقع الأعوان الاجتماعين في حقل ما مرتبط بموقعهم في الفضاء الاجتماعي، حيث يوجد تشابه ما بين البنية الاجتماعية والحقل الاجتماعي، ففي كل واحد منها هناك المسيطر والمسيطر عليه، وصراعات، واتجاهات محافظة وآليات إعادة انتاج الاجتماعي، وتمرد وتغيير (عبد الكريم بزاز، 2007، ص. 65).

إذن الحقل الاجتماعي له وجود موضوعي، وليس مجرد بناء نظري، وتمثل هذا الحقل حزمة كاملة من مؤسسات نوعية دالة عليه، ومن مميزاته:

- ✓ أن كل حقل هو نتاج عملية تطورية تاريخية.
- ✓ كل حقل له استقلال نسبي عن بقية الحقول الأخرى.
- ✓ له قواعده الخاصة الناظمة لطريقة اشتغاله.
- ✓ يتميز بوجود نوعين من الصراع الأول داخلي بين أعوانه، حول من يحوز الشرعية داخل الحقل ويتكلم باسمه، وكذا احتكار المنافع التي يوفرها الحقل، والصراع الداخلي، كذلك يبدو من خلال التجاذبات الحاصلة ما بين الحرس القديم والوافدون الجدد. والنوع الثاني من الصراع خارجي مرتبط مع بقية الحقول، فالحقل هو إذن بنية لها تاريخ (حساين المأمون، 2005، ص. 5).

بالنسبة لبورديو، 1994، فإن الدولة ما هي إلا ذروة Culmination عملية التركيز لمختلف أنواع رأس المال: رأسمال القوة الفيزيقية أو أدوات الردع (الجيش، الأمن)، ورأس المال الثقافي أو رأس المال المعلوماتي، ورأس المال الرمزي. وهذه الأنواع من الرساميل بوصفها رأسمال دولاني تشكل حقلا للقوة Field of power تشتغل بمنطق الاعتماد المتبادل (Patricia M. Nickel, 2006, P. 84)، كما تبدو الدولة حاملة لنوع ما فوق رأسمال Meta- Capital ضامنة للقوة التي تنشرها فوق المالكين للأنواع الأخرى من رأس المال (Patricia M. Nickel, 2006, P. 84).

كما يذهب هذا الباحث النيوماركسي[1] إلى أن الدولة تعد في المجتمع الرأسمالي جهازا يمارس "العنف الرمزي"، وهي موجودة تحت حكم طبقة أو نخبة سياسية وإدارية تنتمي إلى البرجوازية، فنبلاء المجتمع هم من يوجدون على رأس أجهزة الدولة، لهذا يقول بطرح نبالة الدولة La Noblesse d'Etat، 1989، هذه النبالة "تعيد انتاج" نفسها عن طريق عملية التجنيد الانتقائي "الانغلاق الانتقائي" منذ الالتحاق بالمدارس العليا للعلوم السياسية وكليات الحقوق، وهو انغلاق مزدوج من حيث المعطى العلمي، فالفضاءات الأكاديمية تشكل أرضية للتنميط القيمي (القيم البرجوازية)، وأيضا تشكل نواة لتشكيل شبكة العلاقات الاجتماعية كرأسمال إنساني، وهو انغلاق من ناحية أخرى من حيث الأصل الاجتماعي (الطبقة البرجوازية). إن غلق المنافذ أمام الأوساط الشعبية بحواجز معنوية للالتحاق بالمناصب السياسية والإدارية المرموقة عبر استيعاب وابتلاع البرجوازية للأكاديميات المرموقة، هو ما يشكل عنفا رمزيا لا ماديا في استراتيجية الهيمنة الثقافية للطبقة البرجوازية (J. Chevallier, 2002, p.p. 292- 293)، تعيد بها انتاج نفس المنظومة، وهو يتفق في هذا مع غرامشي، كما يتحول من التركيز على الطبقة إلى تصور الحقول الاجتماعية.

2- نظرية الفعل التواصلي عند هبرماس: The theory of communicative Action (80- 1987)

يرى الأستاذ على عبود المحمداوي، 2011، أن نشوء المجال العام مثل لحظة تاريخية برجوازية حسب يورغن هبرماس، لكن المفارقة تكمن في أن هذا المجال لحقه تدهور وتفكك بفعل سيطرة منظمات عملاقة رأسمالية على الصحف ووسائل الإعلام، فهذه المنظمات تعمل لمصلحة عدد قليل من الأفراد، كما أن الرأي العام فقد استقلاليته في القرن 20 م، بل أصبح مسيرا وهو ما قوض الحرية الانسانية، وعطل تشكل الرأي العقلاني (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 288). وعليه يبدو هبرماس أولا، باعتباره متمسكا بتصور يزاوج ما بين البنية والفعل في نظرية كلية واحدة ...وثانيا بوصفه مدافعا عن "مشروع الحداثة"، وبالأخص عن فكرتي العقل والأخلاق الكليين. أما حجته في ذلك فهي أن مشروع الحداثة لم يفشل، بل بالأحرى لم يتجسد أبدا، ولذا فالحداثة لم تنته بعد ... إن نظرية ما بعد الحداثة... واقعة في مأزق آخر، وهو أن رفضها للعقل يعتمد في واقع الأمر على استخدام العقل لتبرير موقفها هذا" (إيان كريب، 1999، ص. 306.).

يتوجه هبرماس إلى فلسفة اللغة لغرض توسيع قاعدة النظرية النقدية، وفق ثلاث مراحل حسب كريب:

مرحلة 1: يهدف هبرماس من خلال هذه النظرية إلى التحرر مما يسميه هو "بفلسفة الوعي"، فالعلاقة ما بين اللغة والفعل تمر عبر موشور العلاقة ما بين الذات والموضوع (وهنا يجب الانعتاق من ثقل الفكر التجريبي كما يرافع التوسير)، فالتخندق في هذا الحيز سيوقعنا في عبودية العقل الأداتي.

مرحلة 2: المرحلة الثانية: يتخذ الفعل حسب David Rasmussen، 1990، شكلين إجمالا: فعل استراتيجي وهو فعل غائي عقلاني، أما النوع الثاني وهو فعل التواصل الذي يقصد به الوصول إلى الفهم القائم على الحجاج، والبعيد عن الأداتية.

مرحلة 3: يترتب على منح الأولوية للفعل التواصلي جملة من الاعتبارات:

- ✓ الفعل التواصلي يتطلب نسقا ديموقراطيا، على مستوى النظام السياسي والمجتمع.
- ✓ وجود نظام أخلاقي ضمني يحاول هبرماس الكشف عنه، وهو ذو طبيعة اجرائية (أخلاق إجرائية)، بمعنى البحث في الطرق المنتجة للأخلاق، وليس مضمون الأخلاق ذاتها.
- ✓ منظور أزمات المجتمع كتجاوز للطروحات الماركسية (إيان كريب، 1999، ص. 311).

ولقد تميز المجال العام بثلاث مواصفات تاريخيا في المجتمع البرجوازي (ما قبل التفكك) حسب هبرماس:

- ✓ لم تكن قيمة الخطاب مربوطة بالمكانة الاجتماعية للمحاورين، وإنما الامتياز كان يتأسس على المحاجة والإقناع.
- ✓ تناقش في إطار المجال العام كل تلك القضايا التي كانت حكرا على الدولة والكنيسة (تقليديا في أوربا).
- ✓ تسليع الثقافة، مع امكانية وصول كل فرد إلى هذه "السلع الثقافية"، فلم يعد النقاش العمومي مقصورا على النخبة البرجوازية، فالطابع النخبوي إذا ما كرس هو قتل للمواصفات العامة المطلوبة في النقاش حسب تصور هبرماس (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 229).

هذه الظروف والاشتراطات التاريخية لتشكيل المجال العام تمثل محاور إصلاحية لواقع الحال، الذي استقر عليه هذا الفضاء العمومي، فالديمقراطية حسب هذا الباحث النقدي تمثل مناخا ضروريا ووحيدا يتكرس من خلاله النقاش العمومي، كما يسمح بكسر احتكار "واجتياح" كل من الدولة والنسق الاقتصادي لهذا المجال العام، بحيث يرى بأن: "الواقع السوسيولوجي لهذا الفضاء العام يكف فجأة عن أن يعاني من انغلاقه البرجوازي، لكي يشمل مجموع المواطنين، وانطلاقا من هذا يصبح هذا الفضاء العام البعد الأساسي لديمقراطية ذات صيغة جديدة" (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 229).

ففي إطار العقلانية التواصلية يتأسس النقاش العام، الذي يكون مفتوحا أمام أي مواطن دون أي قيد أو شرط، هذا النقاش الذي يمر عبر مراحل ثلاث هي الصراع الحجاجي، فمرحلة التراضي وتعايش الأطراف المتصارعة، وصولا إلى المرحلة الثالثة وهي الإجماع، والتي يفعل فيها "المشترك"، فكل نقاش عمومي يفضي لا محالة إلى تقعيد معايير جديدة تبنى على التوافق "Le consentement" (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 230). حسب تصورنا فإن الرأي العام يشكل فضيلة إذا ما تأسس على النقاش العام، فهذا الأخير هو الذي يمثل مسلكا قيميا وعقلانيا، وهو المسعى المثلي الذي يجب توفره داخل المجتمعات الديمقراطية، فليس كل رأي عام مصدره توافقا عاما هو نتاج لسجالات نقاشية، بل قد يكون صناعة إعلامية لنخبة ما، أو انجرارا حماسيا.

يعد المشكل العمومي دافع كل سياسة عمومية، فنمط صياغة السياسة من النوع الصاعد Bottom- up بمعنى أن عملية الإفصاح عن المشكل تكون من المجتمع أو البنى الاجتماعية، يجب أن يمر على ثلاث درجات هي: Naming تسمية المشكلة العمومية، Blaming توصيف وتحديد الجهة المنوطة بالحل

وكيفية ذلك، Claiming مطالبة الحكومة بتقديم الحلول، ويبدو النقاش العمومي حاضرا على كل مستوى (J. Chevallier, 2002, p.p. 467- 469). إن أحد محاسن النقاش العمومي هو عملية الاستبطان والكشف التي يقوم بها للمشاكل العمومية داخل المجتمع، ورفعها من مستوى ما قبل الافصاح واللانقاش إلى أفق تداولي ما بين المجموعات الاجتماعية والدولة، فالصراع الموجود أو التنافس بين الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع الممزوج بالصمت والانكفاء على الذات قد يأخذ منعطفات خطيرة قد تصل إلى حد العنف، وبناء على الدور الذي يقوم به النقاش يتم نقل الصراعات المجتمعية من لغة المصالح إلى فضاء الأفكار والمحاجة (يوسف حنطابلي، 2009، ص. 15).

إن الفعل التواصلي عند Habermas لا يلغي المذاهب الغائية المادية أو الأخلاقية لدى الأفراد، وإنما يعكس الفعل الموجه نحو النجاح، بحيث يتم البحث عن التفاهم البيني عن طريق الضبط المشترك للشروط التي تحقق التراضي الإرادي بوساطة التداول والتواصل، الذي يشكل الحلقة الضرورية لربط أعمال الأفراد بعضها ببعض. ولقد لخص الأستاذ بليمان خطوط الهوية الرئيسة لمقاربة الفعل التواصلي من خلال مجموعة من المواصفات:

- ✓ النشاط التواصلي يختلف عن النشاط الغائي الموجه بالمصلحة الشخصية، كون أن التواصل يتأسس على النقاش اللغوي.
- ✓ الفعل التواصلي وإن كان متضمنا لعنصر الغاية فإنه محكوم بضرورة الاجماع والتوافق بين مختلف الرؤى.
- ✓ الفعل التواصلي يرمي إلى إحداث التفاهم البيني، وليس النجاح التقني، هذا الأخير هو دأب العقلانية الأداتية.
- ✓ الفعل التواصلي قائم على الذكاء والتبصر لغرض تحقيق الاقناع (عبد القادر بليمان، 2007، ص. ص. 228- 229).

إن المجال العام حسب هبرماس هو الذي يعطي قوة للرأي العام: "فمن الممكن أن تكون هناك حرية في التعبير عن الرأي، لكن بدون مؤسسات وتنظيمات وسيطة تنقل هذا الرأي وتحوله إلى عنصر مؤثر في السياسة والتشريع لا نفع له ويصبح بلا قيمة... فالرأي العام بدون مجال عام أعمى، والمجال العام بدون رأي عام أجوف" (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 241). لهذا يحتل مفهوم المجتمع المدني بعدا مركزيا عند هبرماس، فهو الذي يشكل المجال العام ويحتله في آن واحد (Céline Robin, 2003, p. 1)، لهذا فإن عملية نقل ما يحدث في "العوالم المعيشة" إلى المجال العام، ومن ثم إلى النظام السياسي لا يكون إلا بوساطة تنظيمات المجتمع المدني (علي عبود المحمداوي، 2011، ص 237). فالمجتمع المدني عند هبرماس يتجاوز فكرة جدلية المصالح الاقتصادية الذاتية، والتي تشتق من فكر هيجل وماركس إلى دلالات جديدة تعبر عن البنية التواصلية لأشخاص عاديين ينتمون إلى "عالم معيش"، يشمل المنظمات غير الحكومية الطوعية، وغير الربحية Non- Lucratif، والتي تشكل الفضاء العام Public Sphere (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 236).

يصر هبرماس على أهمية فتح مسالك التدفقات التواصلية المزدوجة على مستوى أول هو المفاوضات غير الرسمية التي تجرى بين هياكل المجتمع المدني من جهة، وعلى صعيد آخر بين مراكز القرار السياسي المعنى بحل المشكلات العامة بحسب Pauline Johnson، 2006 (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 235)، لهذا يعتقد Habermas، 1991، أن: "المجال العام السياسي، بصفة عامة بنية للتواصل داخل العالم المعيش، من

خلال قاعدته المؤسسة بواسطة المجتمع المدني، وهذا المجال العام السياسي، هو مجال صياغة الاشكالات التي لا تجد لها حلا، ومن ثم تطرح على النظام السياسي الذي يفترض أن يجد لها مخرجا، لذلك فالمجال العام مدعو إلى تعزيز الضغوط التي تمارسها المشاكل ذاتها، بحيث لا يكتفي بمجرد التعرف عليها ورصدها فقط، ولكنه يعمل على إعادة صياغتها، لتقديمها في صورة مقنعة ومؤثرة، بل العمل على تضخيمها وتهويلها، بحيث تمثل عبئا على أجهزة القرار" (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 236). وعليه فإن عملية - Claiming -Blaming Naming للمشكل العمومي غير كافية وحدها لتحميل السلطة الرسمية مسؤولية الحل، بل يجب أن يتحول المشكل إلى رهان stake حتى تلفت إليه الحكومة ويسجل على أجندة السياسة العامة (J. Chevallier, 2002, p.p. 469- 480). وعلى ضوء هذا يتبين اهتمام هبرماس بمسلك التدفقات التواصلية الحادثة على مستوى المجتمع المدني، ويعطيها أهمية أكبر بالنسبة لتشكيلها للمجال العام، لهذا نجده لا يتردد أبدا في نقد النزعة البرلمانية التي تعتقد بأن البرلمان قادر وحده على لعب دور محوري في العملية الديمقراطية وتشكيل الرأي العام (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 235).

نرى بأن طرح المجال العام المحكوم بعقلانية تواصلية يقترب من منظور علاقات الدولة- المجتمع، الذي صاغه Migdal Joel، 1988، من زاوية تحليل التفاعل، وإن كان مشروع هبرماس يدخل ضمن نطاق الفلسفة السياسية، مكتسيا طابعا تقريريا (ما يفترض أن يكون) بمسحة ما بعد وضعية Post- positiviste، إنه مشروع يريد أن يعطى نفسا ثانيا للحداثة بالتأكيد على التواصل والتداولية، وتوسيع فكرة الديمقراطية لتشمل كل المواطنين ومن يمثلهم من "مقاولي المثل"، توصيف أطلقه H. Becker، 1985 على المجتمع المدني. إنه مشروع يؤمن بالعقل والعقلانية البعيدة عن المنظور الأداتي الاستراتيجي الغائي، إنه تخندق في مجال طريقة بناء القيم والمعايير. لهذا يذهب دافيد فونسيكا، 2007، إلى اعتبار المجال العام أحد مكتسبات الحداثة السياسية، والتي تظهر فيه دائرة عامة هي موطن للنقاش والبرهنة، وهي مفتوحة أمام المشاركة اللامحدودة، ليس لإيجاد حلول فقط للمشاكل العمومية، وإنما أيضا والأهم لإيجاد معايير متفق عليها ناظمة للحياة العامة لتأخذ طريقها إلى التجسيد القانوني (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 238)، فالنقاش العمومي، وما ينجر عنه هو الذي يشكل أرضية صلبة للعقلانية القانونية، أين تسجل فيها الأشكال التداولية (Céline Robin, 2003 , p. 2)، فالقانون إذن متجذر أو مضمن في الأنساق الاجتماعية وما على الدولة إلا استخراجه وإلباسه الطابع الشكلي.

إن الشرعية إذن ما هي إلا نتاج جدلية اجتماعية سياسية تقوم على أساس إرادة مشتركة، يغديها الفعل التواصلي، ويتضح بآلة الخطاب في الميدان السياسي العام، فرغم أن الدولة الحديثة تتميز بدرجة عالية من التفكير تفوق كل التصورات الجماعية إلا أنها مطالبة بتأسيس شرعيتها على الإرادة المشتركة ما بين الدولة والمجتمع (علي عبود المحمداوي، 2011، ص. 239). فالنقاش العمومي يتضمن خبرة منتديات مواطنية، كما يتضمن خبرة منتديات مهنية بحكم أن هذا النقاش مفتوح لإسهام كل الشرائح والمجموعات الاجتماعية، إن الهدف من هذا هو استعراض "العوالم المتعددة" لغرض الوصول إلى تأسيس "عالم مشترك" كما يرى B. Latour، 1999. إذن تظهر الخيارات السياسية مشروطة في مجتمعات ما بعد الحداثة "باللحظة التداولية"، والتي تسبق اتخاذ القرار من طرف الحكومة، هذا الواقع هو الذي يؤسس للديمقراطية ذاتها، وشرعية الفعل الحكومي حسب Habermas، 1992 (Jacques Chevallier, 2004, p. 169). فهو يحاول أن يوفق ما بين

مفاهيم متنافسة كالتعددية والإجماع بعرضه لمفهوم "ما فوق الإجماع" meta- consensus، الذي يعد محصلة تداولية، تبنى أساسا على الخطاب العقلاني كنوع أول عنده (أندريه باختير وآخرون، 2013، ص. 172).

إذن السؤال المطروح هو: هل يجب أخذ المجتمع ككل، أم قطاعا اجتماعيا نوعيا في تحليل الفضاء العمومي كحلبة لصنع السياسة العامة؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنه من خلال مبحث الحوكمة الموالي.

3- تصور الفضاء العمومي من خلال منظور الحوكمة:

إن الانتقال من ديمقراطية نيابية إلى ديمقراطية تشاركية يكون فيها المواطن ومؤسسات المجتمع (المجتمع المدني والقطاع الاقتصادي الخاص) شركاء حقيقيون للدولة في اتخاذ أو صنع القرار العمومي، يمر حتما من تصور الحكومة إلى تصور الحوكمة، وهو ما "سيشكل" تحولا في الإطار الإرشادي paradigm shift في إدارة السلطة واتجاه انسيابها، وعملية الافصاح عن المصلحة العامة أو تكونها، وبالتالي إعادة هندسة عملية اتخاذ القرار العمومي، كما يبينه الجدول أدناه:

الجدول: مقارنة ما بين منظور الحكم التقليدي (الحكومة) ومنظور الحوكمة:

	الحكومة	الحوكمة
الحقل	الشؤون العامة [تنميط]	الشؤون الجماعية [تنوع]
العالم	الندرة	الوفرة
الأفق	الحرب	السلم
الروح	شاقولي – هراركي	أفقي – ديموقراطي
القرارات	النظام (Ordre)	مفاوضات
الأهداف	الوحدة	التنوع
الضبط	الدولة	السلطات المستقلة- الدولة كملجأ أخير

Source: M. Défarges (2003). la gouvernance, 2ème édition, France , Paris: PUF, P 30.

Référence: ibid.

ظهرت مقاربة الحوكمة أو الحكم الراشد لأول مرة مع خبراء البنك الدولي (BIRD) سنة 1986، ولأن هذا المفهوم يعد تطوريا فقد لحقته مجموعة من التطعيمات، وإضافة أبعاد جديدة له في كل مرة على مدار العقود الأخيرة، واعتمادا على المقارنة الموجودة في الجدول أعلاه وغيره يمكن أن نرصد بعض سمات الحوكمة، المعلن عنها وغير المعلن عنها من طرف خبراء البنك الدولي من خلال المحددات التالية:

1- تنظر الحكومة إلى السلطة من خلال خطوط أفقية، عكس المنظور التقليدي (النموذج الفيبري)، الذي يأخذ بالنظرة الهراركية (Guy Hermet et Ali Kazancigil, 2005, p. 9). فالقرار تقليديا يتخذ في قمة النظام السياسي ثم ينساب إلى المجتمع، لكن الحوكمة تحاول جعل كل المجموعات الاجتماعية بالإضافة إلى الدولة في ترتيب أفقي، في أوضاع متساوية.

2- تحاول الحوكمة أن تلغي الحدود ما بين الفضاء العام والفضاء الخاص، وهذا بتمطيط وتوسيع الفضاء الخاص على حساب العام، من خلال انسحاب الدولة من تسيير الشق الاقتصادي والشق الاجتماعي (طرح

الدولة المحدودة Etat minimal)، كما أن ما كان يعد مجالا عاما في نموذج دولة الرفاهية سيتحول لتستعمره أو تحتله المؤسسات المواطنة (الشركات الربحية) بالنسبة للقطاع الاقتصادي الخاص، وكذا منظمات المجتمع المدني غير الربحية من جهة أخرى، والتي تقدم خدمة مجتمعية وترافع عن المصلحة العامة أو الجماعية (F. D. Défarges, 2003, p. 32 et 47). إن الدولة من هنا لا تتحلى بوضع ممتاز واستثنائي، بل هي في أحسن الأحوال حكم ما بين المجموعات، فالدولة في ظل الحوكمة تظهر كوحدة وظيفية وليست سلطوية. لهذا رأى F. Hayek، 1944، بضرورة انسحاب الدولة من الاقتصاد بوصفها متدخلة، وبالتالي تقليص الفضاء العام، الذي تمدد في ظل دولة الرفاهية، وضرورة انحساره إلى سابق عهده كما كان مشاهدا في بداية القرن العشرين مع نموذج الدولة اللبرالية (Etat libéral)، لأن الحقل الاقتصادي والاجتماعي حسبه هو حكر على المبادرة الخاصة وليس مجالا لتدخل الدولة، وإن حدث العكس فما هو إلا عبودية مقننة. (فردريك هايك، 2007، ص. 58).

3- الطابع النيولبرالي في الحوكمة يفسح المجال أمام عمل آليات السوق، ويحيد دور الدولة "المشوه"، فحسب F. Hayek، و L. Von Misses، و M. Friedman كرواد للنيولبرالية وأقطاب للمدرسة النقدية - شيغاغو- لا يرون بتدخل الدولة وفق مذهبهم النيولبرالي الأرثودوكسي، بحيث أن أي تدخل للدولة في الاقتصاد سيضر بتخصيص الموارد، بحيث أنه يشوه جهاز الأثمان كمؤشر على الندرة والوفرة، ويفتح باب الصراع أمام المجموعات حول الأهداف النهائية، كما أن أنظمة العدالة التوزيعية هي مرادفة لاشتراكية مرفوضة (لودفيغ فون ميسز، 2007، ص. ص. 65- 86)، ويبقي فقط للدولة أدوار الضبط، ومحاربة الفساد والاحتكار والانحراف، كدولة ضامنة لقواعد اللعبة (Etat garant)، كما تصورها هيوم وريكاردو وسميث أول الأمر (Andrée Lajoie, 1999, P. 2)، فالدولة مهمتها الأساسية توفير الشروط الأساسية لعمل الأسواق الحرة بشكل طبيعي (Harry Arthurs, 2001, P. 4).

4- تشير الحوكمة إلى أن عملية اتخاذ القرار مفتوحة على المشاركة، وهي قابلة لإعادة النظر فيها في كل مرة، على عكس قرارات "نمط الحكومة" النافذة والمؤبدة (Guy Hermet et Ali Kazancigil, 2005, p. 10).

5- قانون السير يتم التفاوض بشأنه بين فواعل الحوكمة، أكثر منه مجرد قوانين مملاة من طرف الحكومة (Guy Hermet et Ali Kazancigil, 2005, p. 10). فالمعايير مرنة قابلة للتغيير، ما دامت نتاجا لميثاق أساسي تشاركي بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية (F. D. Défarges, 2003, p. 63).

6- إذا كانت المصلحة العامة في إطار نمط الحكومة تحدد من طرف النبالة، أو التكنوقراطيا، بوصفها مملاة من القمة انطلاقا من مقاربة تقليدية أساسية Essentialiste، فإن الحوكمة تؤكد انتصار مقاربة الوجودية Existentialisme، بمعنى توجد المصلحة العامة منذ مطالبة فرد أو مجموعة بمتطلبات معينة كمصلحة عامة (F. D. Défarges, 2003, p. 43)، ففي ظل الحوكمة تظهر المصلحة العامة كمعطى مشكل من اتفاق المجموعات في مسلك تفاوضي، إنها وليدة تفاعل الشبكات، لها منظومات قيم معينة ومنطق مصالح محدد حسب J. P. Gaudin، 2002 (F. D. Défarges, 2003, p. 33)، فحسب هذا النمط الديمقراطي لا يوجد شيء معطى سلفا وإنما كل شيء يتم بناؤه (F. D. Défarges, 2003, p. 44).

7- تبدل الحقل السياسي: بتبدل الأجندة العمومية فلم تعد قضية السلم والحرب هي السائدة (السياسة هي التفرقة ما بين العدو والصديق، C. Schmitt، 1937)، وإنما ظهرت أجندة جديدة في عالم "محوكم" تعبر عن انشغالات انسانية مشتركة لا تتطلب تنافسا أو صراعا، وإنما تعاونا ما بين الدول والفواعل غير الرسمية

كذلك، كقضايا البيئة، والصحة العالمية (F. D. Défarges, 2003, p.p. 46- 48)، والانتشار النووي، والجريمة المنظمة، وحقوق الانسان...

8- كما نضيف أن الحوكمة تشير إلى فكرة "الديمقراطية القطاعية" /(démocratie sectorielle sectorialisée)، لكن ليس بالمعنى الذي يوظفه كل من (Guy Hermet, Ali Kazancigil, 2005, p. 10)، للدلالة على أن تكريس المصلحة الخاصة لقطاع مجتمعي معين قد يضاد المصلحة العامة. فنحن نشير به إلى أن عملية اتخاذ القرار العمومي تكون مفتوحة أمام قطاع مجتمعي معين بحد ذاته، فالمشاكل العمومية الاقتصادية يعنى بها قطاع الأعمال، ومشاكل الصحة العمومية تعنى بها النخب العلمية، والأطباء، وجمعيات الدفاع عن المستهلك، وهكذا... فكل حقل اجتماعي له مشاكله أو رهاناته النوعية الخاصة به، تظهر فيه فواعل خاصة، تحوز موارد نوعية (مادية، رمزية، إدراكية...)، وهي مرتكز الكفاءة بالنسبة لها، تخول لها كشريحة أو مجموعة اجتماعية من إدراك المشكلة العامة بحيثياتها، وتكون هي الشريحة الأقدر من غيرها على تقديم حلول لها، بحكم أن المشكل كائن في حقلها الاجتماعي النوعي. ونضرب مثالا عن ذلك بمشكلة الاستنساخ في الو.م.أ، فهذه المشكلة غير مطروحة للنقاش مباشرة أمام المواطن العادي، وإنما هي موكل بها إلى نخبة العلماء البيولوجيين (يحوزون موردا إدراكيا)، وإلى رجال الدين، الذين يحوزون موردا رمزيا معياريا في تقييم البعد الأخلاقي في عملية الاستنساخ، وأيضا إلى رجال القانون الذين يحوزون موردا إدراكيا/ معياريا، بحيث أن المشكلة تتعلق بالقضايا الحقوقية والالتزامات، وكل هذه الموارد يفتقدها المواطن العادي، وحتى بعض منظمات المجتمع المدني. لهذا من الأجدر حسب الحوكمة أن تفتح النقاش العمومي ليس على مصراعيه، وإنما يكون نقاشا قطاعيا. فهذه الديمقراطية التشاركية هي ديمقراطية نخبوية، وليست جماهيرية، وعلى هذا المستوى توجد نقطة قصور كبيرة في تصور الحوكمة للشكل التداولي الديمقراطي.

في ظل مفهوم الحكم العالمي يراد لحدود الفضاء العمومي أن تصير ذات بعد عالمي، وهو ما سيكسر الاحتكار التقليدي للدولة له، فالحوكمة العالمية تكرس عمليا تآكل أو تحات érosion تلك الحدود ما بين الخاص والعام، والتقني والسياسي، والوطني والدولي، مع وجود تشبيك Enchevêtrement ما بين هذه الثنائيات (F. D. Défarges, 2003, p. 46). وهذا التشبيك يعترف بالمستوى المحلي للحوكمة الذي يأتي دون مستوى الحوكمة الوطنية، بوصفه المجال المفضل لإعمال تصور الحوكمة، كما نلاحظ، فكما يذهب كل من Muller و Faure، حول تبدل المستوى السياسي في إطار طغيان منظور الأقلمة Territorialisation، أين تنتقل صياغة السياسات من بعد وطني إلى أبعاد محلية (مدينة، بلدية، ولاية، مقاطعة)، تراعي الخصوصيات النوعية الجغرافية والتاريخية والإثنية لكل اقليم، بما يتوافق مع ديمقراطية متنوعة D. différentielle (Alain Faure & Pierre Muller, 2005, P. 8). وهو ما يبين أن هناك حركتين متعاكستين في الاتجاه، الأولى حركة نحو الحوكمة العالمية، والثانية نحو الحوكمة المحلية، لكنهما تتفقان حول مسألة إنزال الدولة من مركزيتها.

إن الاتجاه نحو "حكم بدون حكومة" governance without government، كما كتب كل من J. Rosenau و E. O. Czempiel، 1992، مفهوم ومبرر على الصعيد العالمي، لغياب حكومة مركزية "عالمية"، فيتم تعويض هذا الغياب بإيجاد معايير ومؤسسات ومنظمات تضبط وتقلل من حالة الفوضى التي يعاني منها المجتمع الدولي بنيويا، لكن استلاف هذا المفهوم إلى الداخل الذي يشهد سلطة مركزية يحتاج إلى التوقف عنده، لأن كلا الواقعين مختلفين بنيويا ونسقيا ومؤسسيا.

الخاتمة:

نخلص في الأخير إلى أن أحد أهم نقاط الاختلاف ما بين منظور الفعل التواصلي ومنظور الحوكمة، هو أن هبرماس يريد أن يجعل الدولة في قلب المجتمع تستشعر نبضه، مع رفضه لهيمنة السوق والدولة في آن واحد، بينما منظور الحوكمة يريد تسبيق المجتمع (السوق تحديدا) على الدولة وبالتالي إنزالها من مركزيتها، وإعفاءها من أي نظرة خاصة بها (وظيفة انعكاسية وليست سيادية)، كما أن الاختلاف يكمن أيضا على المستوى الإجرائي، فهبرماس النقدي قدم حزمة كاملة من الإجراءات لتجسيد اصلاحات "أزمات الديمقراطية" والوصول إلى ديمقراطية تشاورية عن طريق "فعل تواصلي" مصاغ معرفيا ومنهجيا ومعياريا، في حين يظهر "برديم الحوكمة" معتما يعوزه الجانب الإجرائي الذي يحقق القابلية للتجسيد، كما أنه على المستوى الأكسيولوجي قد يبدو متناقضا داخل دائرة مسلماته، بحيث قد يتسبب في قتل كنه الديمقراطية وهو يحاول توسيعها إلى بعد تشاركي، فهذا البرديم يبدو مكرسا لديمقراطية قطاعية نخبوية، كما أنه يقلل من أهمية الشرعية السياسية القائمة على الانتخاب، ويكرس شرعية وظيفية تستند إلى الدراية savoir faire، تعترف بوجود فواعل نوعية نشطة ضمن نطاق قطاعات اجتماعية تكون مخولة للتشارك مع الحكومة، كما أن هذا الوضع سيؤدي إلى تشظي الدولة بتعدد مراكز القرار وهو يبحث عن التكامل والتشاركية. مع اشتراك كلا المنظورين في "النهج التقريري"، وكذا تشابه الطرحين حول نموذج صياغة المعايير الذي ينصرف إلى البعد الإجرائي وليس مضمون الإتيقا نفسه، بالتأكيد على قيمة المشاركة متعددة الأطراف.

كما نسجل تقاطعا بين نظرية الحقول والحوكمة، على المستوى الذي ينظر فيه إلى المجتمع على أنه مجموعة من الحقول (بورديو) أو مجموعة من القطاعات (الحوكمة)، وبالتالي هناك ابتعاد عن تلك النظرة المجملة والمتجانسة للمجتمع من الناحية التحليلية، مع التضاد الواضح من الناحية الأكسيولوجية، فبورديو نيوماركسي، بينما أنصار الحوكمة يبدون نيوليبراليين. وعليه فإن الفضاء العام "يجب" أن يشغل من طرف المجتمع المدني عند هبرماس، في حين "سيشغل" من طرف قوى السوق في تصور الحوكمة، بينما تبدو الدولة "محتلة" لهذا لفضاء العام عند بورديو، مشكلة واجهة "لهيمنة" الطبقة البرجوازية.

الهوامش:

[1] مع ذلك فإن هذا الباحث النيوماركسي سيجد نفسه عام 1981 منتخبا لشغل كرسي الأستاذية لعلم الاجتماع في الكلية الفرنسية (collège de France)، ويلقي فيها خطابا سنة 1982 يدعو فيه إلى احترام تقاليد هذه الكلية (André Turmel, 1997, P. 19).

قائمة المراجع:

1- المحمداوي، علي عبود (2011). الإشكالية السياسية للحداثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هبرماس نموذجا، ط1، الجزائر: منشورات الاختلاف.

2- اهرنبرغ، جون (2008). المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ت. علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

3- بليمان، عبد القادر (2007). الأسس العقلية للسياسة، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.

4- بزاز، عبد الكريم (2007). علم اجتماع بيار بورديو، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر.

5- باختير، أندريه، وآخرون (فيفري 2013). نحو نماذج أكثر واقعية من الديمقراطية التداولية: تفكيك التنوع في الديمقراطية التداولية، ت. سحر توفيق، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة الثقافة العالمية (ع 168).

6- هايك، فردريك (2007). الطريق إلى الرق، ت. هيثم الزبيدي، ط ع1، عَمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

7- حنطابلي، يوسف (أفريل 2009). رهانات المجتمع المدني في الواقع العربي، الجزائر: دار الخلدونية، مجلة دراسات اجتماعية، (ع1).

8- كريب، إيان (أبريل 1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هبرماس، ت. محمد حسين غلوم، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، (ع 244).

9- فون ميسز، لودفيغ (2007). السياسة الاقتصادية،. ت. حازم نسيبة، ط 1، عَمان: دار الأهلية.

10- المأمون، حساين (2005). بيير بورديو: نحو سوسيولوجيا الكشف عن الهيمنة- الحقل التربوي نموذجا.

http://www.almaktabah.net/vb/showthread.php?t=26541

11- Arthurs, Harry (2001). Governance: Civil Society, The State, The Economy, in Beyond The Washington Consensus- Governance And The Public Domain In Contrasting Economies, Conference, The Institute For Studies In Industrial And Rural Development, New Delhi, India, Feb. 12.

http://www.yorku.ca/drache/talks/pdf/arthurs_delhi.pdf

12-. Calhoun, Craig (2010). The public sphere in the field of power, Social Science History, (34).

http://eprints.lse.ac.uk/42319/1/__lse.ac.uk_storage_LIBRARY_Secondary_libfile_shared_repository_Content_Calhoun,C_Public%20sphere_Calhoun_Public%20Sphere_2014.pdf

13- Chevallier, Jacques (2004). Etat post- Moderne, 2ème édition, paris: L.G.D.j.

14- Chevallier, Jacques (2002). science administrative, 3ème édition, Paris: PUF.

15- Défarges, F. M. (2003). la gouvernance, 2ème édition, Paris: PUF.

16- Faure, Alain & Pierre Muller (2005). Les Changements D'échelle En Science Politique: Objet Classique, Questions Nouvelles, dans Mondialisation européanisation fédéralisme et décentralisation, Congrès des 4 Pays, Lausanne, Suisse, 18-19 novembre.

https://halshs.archives-ouvertes.fr

17- Hermet, Guy, Ali Kazancigil (2005). contenu et limites de la gouvernance, dans Guy Hermet, Ali Kazancigil, J. F. Prud'homme, la gouvernance un concept et ses applications, Paris: KARTHALA.

18- Lajoie, Andrée (1999). Gouvernance Et Société Civile.

http://www.dhdi.free.fr/recherches/gouvernance/articles/lajoiegouvernance.pdf

19- Nickel, Patricia (2006). Public Administration, Public Sociology, And Social Life: Toward A New Intellectuality For Public Administration, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor Of Philosophy, The University of Texas, Arlington.

20- Pesch, U. (2005). the predicament of publicness, Netherlands: Uburon Academic Publishers.

21- Robin, Céline (2003). Rationalité post- moderne et discussion publique: De la sphère socio-économique à la sphère politique, *Esprit critique*, (Vol. 05, No. 03).

http://www.espritcritique.org/0503/index.html

22- Turmel, André (1997). Le retour du concept d'institution.
http://classiques.uqac.ca/contemporains/turmel_andre/retour_concept_institution/retour_concept_institution.pdf